إدراك النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 واتجاهاتها نحوه

أ. براءة كمال عبداللطيف أبوهمام*

إشراف أ.د. سعيد محمد الغريب**

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للوقوف على إدراك الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 واتجاهاتهم نحوه، وتأثيره على استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي، ودور مواقع التواصل الاجتماعي في متابعتهم لمجريات إقرار القانون، واعتمدت هذه الدراسة على أداة الأستبانة، وطبقت على عينة قوامها 100 مفردة من الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن اهتمام عينة الدراسة بمتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية بالاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كان بدرجة كبيرة وبنسبة 72%، وأن السبب الرئيسي لمتابعتهم هذه المجريات كان " حرصهم على الفهم الصحيح لنصوص مواد القانون لتجنب إرتكاب جريمة إلكترونية مع نفاذ القانون" بنسبة 50 %، وأن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 أثر على معدل نشر (عدد المنشورات) الأكاديميين في كليات الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة وبنسبة 41%، في حين كان تأثيره على نوع المحتوى الذي ينشرونه، بدرجة كبيرة وبنسبة 55%، وأظهر 61% من عينة الدراسة معارضتهم لمشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 بسبب "المبالغة في عقوبات القانون" ، في حين أيده 29% بسبب " الحد من الجرائم الإلكترونية المتزايدة في المجتمع الأردني والتي تجاوزت (16000) جريمة لعام 2022.

الكلمات المفتاحية:

قانون الجرائم الإلكترونية، الإدراك، الاتجاهات، النخبة.

* باحثة دكتوراه بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

** الأستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة

The elite in Jordanian universities' media faculties are aware of the Jordanian Cybercrime Law No. 17 of 2023 and their attitudes towards it

Abstract:

This study seeks to identify the awareness of academics at Jordanian universities' faculties of media and their attitudes towards the Jordanian Cybercrime Law No. 17 of 2023, its impact on their use of social networking sites, and the role of social networking sites in their follow-up of the process of adopting the law, This study relied on the questionnaire tool, and was applied to a sample of 100 individuals from academics in the media faculties of Jordanian universities, and the study found that the interest of the study sample in following up on the adoption of the cybercrime law on social networking sites was to a great degree (72%), and that the main reason for following up on these proceedings was “their keenness to correctly understand the texts of the articles of the law to avoid committing a cybercrime with the entry into force of the law” (50%), and that the Cybercrime Law No. 17 of 2023 affected the publication rate (number of posts) of academics in media faculties on social networking sites to a moderate degree (41%), while its impact on the type of content they publish was to a great degree (55%) No. 17 of 2023 affected the publication rate (number of posts) of academics in media colleges on social media sites to a moderate degree (41%), while its impact on the type of content they publish was significant (55%), and 61% of the study sample showed their opposition to the draft Cybercrime Law No. 17 of 2023 due to “exaggerated penalties”, while 29% supported it due to "reducing the increasing cyber crimes in Jordanian society, which exceeded (16,000) crimes in 2022.

Keywords:

Cybercrime Law, Perception, Attitudes, Elite.

مقدمة الدراسة:

ظهر مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 في الأردن بعد إقراره من اللجنة القانونية للبرلمان الأردني يوم الخميس الموافق ل 27- 7- 2023، وتم تأكيده من قبل اللجنة القانونية في مجلس الأعيان الأردني يوم الأحد الموافق ل 30- 7- 2023، بعد إجراء عدد من التعديلات عليه، وصادق عليه ملك البلاد عبدالله الثاني يوم السبت الموافق ل (12- 8- 2023)، وتم نشره في الجريدة الرسمية، وبحسب الدستور الأردني يحتاج مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب إلى إقرار من مجلس الأعيان، ثم المصادقة عليه من ملك البلاد ونشره في الجريدة الرسمية ليصبح نافذا للعمل بعد 30 يوما من تاريخ نشره، وكان نفاذه في اليوم الموافق ل 12-9- 2023.

وسبب طرح مشروع هذا القانون جدلا واسع في الأردن، بين مؤيد ومعارض له ، واستخدم المعارضون الانتقادات الرقمية، والشعبية في الشارع الأردني للتعبير عن رفضهم للقانون باعتبارهم له يقوض الحريات العامة، ويكمم الأفواه، ويحصن الحكومات من الانتقاد المجتمعي، ومن وجهة نظر المؤيدين للقانون فإنه جاء لحماية مصالح المجتمع من أثار الجرائم الإلكترونية بأشكالها المتعددة والمتزايدة في البيئة الرقمية الأردنية.

وكان للفضاء الرقمي دورا بارزا في طرح ومعالجة ومتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن، الأمر الذي ساهم في تفاعل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وتحويل الموضوع إلى قضية رأي عام رقمي تحمل كافة الاتجاهات ، وكان للأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية حجم اهتمام كبير في متابعة مجريات إقرار هذا القانون من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وتحديد اتجاهاتهم نحوه وإدراكهم لمدى تأثيره على البيئة الرقمية ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف إلى إدراك النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 واتجاهاتها نحوه ، ومدى معرفتها بالعقوبات الجديدة التي حددها القانون، ودرجة تأثير القانون على العمل الصحفي الرقمي من وجهة نظرها، ودور مواقع التواصل الاجتماعي في متابعتها لمجريات إقرار هذا القانون.

أهمية الدراسة:

1. تكمن كونها تسعى لتقديم دراسة مسحية توضح اتجاهات الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية نحو قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 والذي أدى طرحه لتشكيل اتجاهات مختلفة بينهم نحوه، وذلك بسب خوفهم من درجة تأثيره عن كمية ونوعية نشر المحتوى الإلكتروني والخوف من إرتكاب جرائم إلكترونية دون قصد، والرغبة في ذات الوقت بتنظيم وضبط البيئة الرقمية في الأردن.

2. الوصول إلى مؤشرات من قبل الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية حول درجة التأييد أو المعارضة لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 وأسباب ذلك.

الدراسات السابقة:

في إطار دراسة اتجاهات النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية نحو قانون الجرائم الإلكترونية الادني وإدراكها له ، والأدوار التي لعبتها مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة مجريات إقرار هذا القانون، وتأثيره على محتوى مواقع التواصل الاجتماعي، برزت عدة دراسات تدور حول تلك الموضوعات :

1. دراسة سارة أحمد السعيد مصطفى (2023)[1]، دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة العمل الحر، هدفت الدراسة التعرف إلى دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب، ووضع تصور مقترح لآليات نشر ثقافة العمل الحر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأداة الاستبيان، وتم تطبيقها على عينة قصديه من الشباب في مدينة المنصورة بمعدل 135 مفردة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه داله بين استخدام شبكات التواصل وتنمية العمل الحر، ووجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين مستخدمي شبكات التواصل وثقافة العمل الحر، وعدم وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين استخدام شبكات التواصل ومستوى التعليم.

2. دراسة أحمد محمود توفيق عباد (2022)[2] تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باتجاهاتهم نحو ارتكاب الجرائم، هدفت الدراسة التعرف إلى درجة اعتماد الشباب الجامعي على مواقع التواصل في الحصول على المعلومات الخاصة بالجريمة، والتعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو ارتكاب الجرائم، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الميداني لعينة عشوائية من الشباب الجامعي بالجامعات المصرية ،وخلصت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث (عينة الدراسة) في اتجاهاتهم نحو ارتكاب الجرائم لصالح الذكور،وأنهم يغلب عليهم الطابع العدواني ولديهم ميول نحو العنف والشدة أكثر من الإناث.

3. دراسة شهد عبد الرحمن الصبحي (2022)[3] مدى وعي طلبة الدراسات العليا بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ظل التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة 2030: دراسة مسحية لدى طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، هدفت الدراسة التعرف إلى مدى الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي في ظل التحول الرقمي ضمن رؤية 2030 لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك عبد العزيز، والتعرف إلى مدى الوعي بالجرائم المعلوماتية المذكورة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة الملك عبد العزيز، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على أداة الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الوعي بالجرائم المعلوماتية

المذكورة بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي قد بلغ درجة مرتفعة لدى أفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قدره (2.79).

4. Yuchong Li & Qinghui Liu [4] (2021) ,A comprehensive review study of cyber-attacks and cyber security; Emerging trends and recent developments دراسة ياشونق لاي و كاينقي ليا (2021)، الهجمات السيبرانية والأمن السيبراني، مراجة ودراسة الإتجاهات الناشئة والتطورات الأخيرة، هدفت الدراسة إلى أجراء مسح ومراجعة شاملة للتقدم القياسي في مجال الأمن السيبراني والتحقيق في التحديات ونقاط الضعف والقوة في الأساليب المقترحة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الشامل، وخلصت الدراسة إلى أن التهديدات السيبرانية لا تقتصر على الحكومات بل على الأفراد والمجتمعات أيضا، لذلك لا يمكن احتواء التهديدات السيبرانية بالوسائل التقليدية وحدها مثل استخدام القوة العسكرية وقوة الشرطة والحكومات فهي ليست كافية وفعالة لمواجهتها وحدها، وأنه لا بد من التعاون الثنائي بين الحكومات والقطاع الخاص الذي له مصالح مشتركة في التعامل معهم.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

أفادت الباحثة من استعراض وتحليل الدراسات السابقة ما يلي :

1. الوقوف على طبيعة المناهج والأدوات العلمية التي استخدمتها هذه الدراسات ، وتوظيف ما له حاجة في هذه الدراسة.
2. تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها بطريقة ميزت هذه الدراسة عن غيرها
3. تحديد منهج وعينة وأداة الدراسة بشكل دقيق.
4. توظيف النظريات المناسبة لتفسير نتائج الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

1. ما أبرز مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمها النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية فترة متابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
2. ما حجم اهتمام النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية بمتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
3. ما أسباب متابعة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 ؟
4. ما درجة إدراك النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على معدل نشر المحتوى من قبل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ؟

5. ما مدى تأثير نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على درجة نشر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (عدد المنشورات) ؟
6. ما مدى تأثير نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على نوع المحتوى الإلكتروني الذي تنشره النخبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي (نوعية المنشورات)؟
7. أبرز أدوار مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة متابعة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
8. ما اتجاهات النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية نحو مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 (فترة إقراره وقبل نفاذه) ؟
9. ما أسباب تأييد النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
10. ما أسباب معارضة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
11. مدى إدراك النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لحجم العقوبات الجديدة في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
12. ما درجة اتفاق النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية مع العقوبات الجديدة في مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ؟
13. ما درجة حاجة البيئة الرقمية في الأردن إلى فرض تشريعات وقوانين لضبط سلوكيات مستخدميها من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية ؟
14. ما درجة تأثير قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على العمل الصحفي الأردني من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية ؟
15. ما هي دوافع طرح الحكومة الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية ؟

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة ومنهجها وأداتها :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية لكونها تهتم بتوصيف ودراسة قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ورصد اتجاهات النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية نحوه ومدى إدراكها له ، وبغرض التوصل للنتائج المستهدفة تعتمد الدراسة على منهج المسح في جمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة أو عينة منه، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المبحوثين بطريقة منهجية وصولا إلى النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة على الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (120) أكاديمي، بمختلف رتبهم العلمية (أستاذ، استاذ مشارك،استاذ مساعد، مدرس) وقامت الباحثة بحصر عددهم من خلال المواقع الإلكترونية الرسمية للجامعات الأردنية، وطبقت هذه الدراسة على عينة قصدية قوامها (100) مفردة من الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية بإعتبارهم النخبة، وكان متاح الوصول لهم من خلال طرق التواصل الإلكتروني المحددة عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للجامعات التي يعملون فيها.

نتائج الدراسة:

- **المحور الأول: استخدام النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردن لمواقع التواصل الاجتماعي فترة متابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023.**

جدول رقم (1)
أبرز مواقع التواصل الاجتماعي التي استخدمتها النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية فترة متابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)
Facebook	67	67.0
Instagram	9	9.0
X (Formerly Twitter)	24	24.0

يبين الجدول رقم (1) التكرارات والنسب المئوية لسؤال عينة الدراسة عن أبرز مواقع التواصل الاجتماعي التي اعتمدت عليها فترة متابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وأظهرت النتائج أن المتابعة عبر الفيسبوك جاءت في المرتبة الأولى ب 67 تكرار وبنسبة 67%، تلتها في المرتبة الثانية المتابعة عبر منصة X ب 24 تكرار وبنسبة 24%، في حين كانت متابعة مجريات إقرار القانون عبر انستغرام في المرتبة الثالثة ب 9 تكرارات وبنسبة 9%، وتشير هذه النتيجة إلى تفضيلات واضحه من قبل النخبة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أثناء متابعتها مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية.

وترى الباحثة أن اسباب اعتماد المبحوثين على الفيسبوك بالدرجة الأولى تعزى لعدة أسباب تتعلق بحجم المستخدمين الكبير للفيسبوك في الأردن بسبب بساطة استخدام المنصة، بالإضافة إلى إتاحة المنصة لاستخدام كافة أنواع الوسائط المتعددة في معالجة الموضوعات لإعطاء الجميع فرصه كبيرة في الفهم والمشاركة، وأن نوع المحتوى القانوني وطبيعة النقاشات القانونية بحاجة إلى تفصيل ومتابعة وعرض كافة الاتجاهات نحوها، وهذا ما عرضه المستخدمين لمنصة فيسبوك فترة إقرار قانون الجرائم الإلكترونية من اتجاهات متنوعة بين مؤيد أو معارض أو محايد للمجريات، إلى أن تحّول الموضوع لقضية رأي عام في الأردن عبر الفيسبوك.

جدول رقم (2)
حجم اهتمام النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية بمتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مهتم بدرجة صغيرة	2	2.0	2.70	0.50	مرتفعة
مهتم بدرجة متوسطة	26	26.0			
مهتم بدرجة كبيرة	72	72.0			

يوضح الجدول رقم (2) أن حجم اهتمام النخبة في كليات إعلام جامعات الأردن بمتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 ، كان بدرجة كبيرة في المرتبة الأولى ب 72 تكرار وبنسبة 72%، في حين جاء الاهتمام بدرجة متوسطة في المرتبة الثانية ب 26 تكرار وبنسبة 26%، تلاه الاهتمام بدرجة صغيرة في المرتبة الأخيرة ب 2 تكرار وبنسبة 2%، وتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ 2.70، مع انحراف معياري قدره 0.50.

وتفسر الباحثة أن حجم الاهتمام الكبير بمتابعة سير مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الأردني من قبل النخبة الأكاديمية الإعلامية الأردنية يشير إلى درجة فهمهم لنصوص هذا القانون وإدراكهم لتأثيره على البيئة الرقمية ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وعلى العمل الصحفي، وتشير هذه النتيجة أيضا إلى حرصهم على متابعة المستجدات القانونية التي تطرحها الحكومة الأردنية لإدراكهم بأنهم مصدرا موثوقا لشرح وتفسير وتحليل ما يدور في المجتمع من قرارات واحداث، وقدرتهم على تشكيل اتجاهات أفراد المجتمع الأردني، ودورهم في العمل كجماعة ضاغطة تؤثر على سير القرارات الحكومية أو تحويلها إلى قضايا رأي عام.

جدول رقم (3)
أسباب متابعة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)
توقعاتك بتعديل الحكومة على مواد القانون أو سحبه قبل تنفيذه	13	13.0
حرصا على الفهم الصحيح لنصوص القانون لتجنب إرتكاب جريمة إلكترونية مع نفاذه	50	50.0
لأن مشروع إقرار القانون شكل قضية رأي عام في الشارع الأردني بين مؤيد ومعارض	37	37.0

يفسر الجدول رقم (3) اسباب متابعة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية، وجاء في المرتبة الأولى سبب " الحرص على الفهم الصحيح لنصوص القانون لتجنب إرتكاب جريمة إلكترونية عند نفاذه" ب 50 تكرار وبنسبة 50% ، في حين جاء في المرتبة الثانية سبب " أن مشروع إقرار القانون شكل قضية رأي عام في الشارع الأردني بين مؤيد ومعارض" ب 37 تكرار وبنسبة 37%، تلاه في المرتبة

الثالثة سبب " توقعات النخبة تعديل الحكومة على مواد القانون أو سحبه قبل تنفيذه" ب 13 تكرار وبنسبة 13% ".

وتحلل الباحثة من خلال هذه النتيجة حرص نصف عينة الدراسة من النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية على الفهم الصحيح لنصوص قانون الجرائم الإلكترونية من باب الحذر والإلتزام بنصوص القانون والخوف من إرتكاب جريمة إلكترونية يعاقب عليها القانون، وهذا يعكس مدى إدراك النخبة لحجم المبالغة في مضاعفة عقوبات الوقوع في الجرائم الإلكترونية وفقا للقانون الجديد، وتشير النتيجة الثانية في هذا الجدول أن سبب متابعة بعض الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار القانون كان تحول الموضوع إلى قضية رأي عام عبر مواقع التواصل الاجتماعي فترة إقراره ،وهذا يدل على أن القانون أثار جدلا واسعا بين الأفراد وكان موضوعا للحديث العام في المجتمع الأردني وأن النخبة جزء لا يتجزأ من المجتمع الأردني، وكانت من ذوي الإتجاهات المتنوعة بين مؤيدة ومعارضة ومحايدة لنصوص مواد القانون والتعديلات التي طرأت عليها، في حين تفسر نتيجة متابعة بعض الأكاديميين في كليات الإعلام لمجريات إقرار القانون أنهم توقعوا قيام الحكومة بالتعديل على بعض نصوص مواد القانون التي تحمل عقوبات كبيرة، مؤشرا لرؤيتهم بأن نصوص هذه المواد غير مناسبة للنفاذ على المجتمع الأردني وبحاجة إلى التعديل أو السحب والإلغاء.

جدول رقم (4)
إدراك النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمدى تأثير قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على معدل النشر لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مدرك بدرجة صغيرة	3	3.0	2.69	0.53	مرتفعة
مدرك بدرجة متوسطة	25	25.0			
مدرك بدرجة كبيرة	72	72.0			

يشرح الجدول رقم (4) مدى إدراك عينة الدراسة من الأكاديميين في كليات إعلام الجامعات الأردنية لتأثير نصوص قانون الجرائم الإلكترونية على حجم النشر الإلكتروني لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وكان الإدراك بدرجة كبيرة في المرتبة الأولى ب 72 تكرار وبنسبة 72%، تلاه في المرتبة الثانية الإدراك بدرجة متوسطة ب 25 تكرار وبنسبة 25%، في حين جاء الإدراك بدرجة صغيرة في المرتبة الثالثة والأخيرة ب 3 تكرارات وبنسبة 3%، وفيما يتعلق بالمتوسط الحسابي، فقد بلغ 2.69 ، مع انحراف معياري قدره 0.53.

ويلاحظ من هذه النتيجة إرتفاع درجة إدراك الأكاديميين لتأثير نصوص القانون على معدل النشر على مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا التأثير يشمل كافة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن سواء كانوا أشخاص أم مؤسسات وبإختلاف مجالات عملهم فإن نصوص القانون المعدلة والمستحدثة تؤثر على النشر والاستخدام بدرجة كبيرة من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية.

جدول رقم (5)
تأثير نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على حجم نشر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (عدد المنشورات)

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
بدرجة صغيرة	19	19.0	2.21	0.74	متوسطة
بدرجة متوسطة	41	41.0			
بدرجة كبيرة	40	40.0			

توضح نتائج الجدول رقم (5) تأثير نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية على معدل نشر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكان التأثير على حجم النشر بدرجة متوسطة في المرتبة الأولى ب 41 تكرار وبنسبة 41%، تلاه التأثير على حجم نشرهم بدرجة كبيرة في المرتبة الثانية ب 40 تكرار وبنسبة 40%، في حين جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة التأثير على حجم نشرهم بدرجة صغيرة ب 19 تكرار وبنسبة 19%، وتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ 2.21، مع انحراف معياري قدره 0.74.

وتفسر هذه النتيجة أن نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 الأردني كان له تأثير على معدل النشر الإلكتروني للنخبة في كليات إعلام الأردن بدرجة متوسطة، وترى الباحثة أن حرص النخبة الأكاديمية على محاولة الإستمرار في النشر عبر مواقعهم الإلكترونية وصفحاتهم الشخصية من خلال منصات التواصل الاجتماعي ذات أهمية عالية لقدرتهم على تقديم محتوى ذات جودة عالية بحكم مكانتهم ودرجتهم العلمية ومدى تأثيرهم على أفراد المجتمع، إضافة إلى إدراكهم لأهمية استخدام منصات التواصل الاجتماعي في نشر المحتوى، وثقة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بهم وبالمحتوى المقدم منهم بإعتبارهم "نخبة" في المجتمع الأردني ومصدر موثوق قادر على التحليل والنقد والتفسير.

جدول رقم (6)
تأثير نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على نوع المحتوى الإلكتروني المنشور من قبل النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي (نوعية النشر)

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
بدرجة صغيرة	14	14.0	2.41	0.73	مرتفعة
بدرجة متوسطة	31	31.0			
بدرجة كبيرة	55	55.0			

يشير جدول رقم (6) إلى تأثير نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لعام 2023 على نوعية المحتوى الإلكتروني الذي ينشره الأكاديميون في كليات إعلام الأردن، وكان تأثير القانون بدرجة كبيرة على نوعية النشر في المرتبة الأولى ب 55 تكرار وبنسبة 55%، تلاه تأثير القانون بدرجة متوسطة في المرتبة الثانية ب31 تكرار وبنسبة 31%، في حين

جاء تأثير القانون بدرجة صغيرة في المرتبة الثالثة والأخيرة ب 14 تكرار وبنسبة 14%، وتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ 2.41، مع انحراف معياري قدره 0.73.

وترى الباحثة من نتائج الجدول السابق أن نفاذ قانون الجرائم الإلكترونية أثر على نوعية المحتوى الإلكتروني الذي تنشره النخبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة مرتفعة، وتفسر هذه النتيجة إلتزام الأكاديميين بالقانون المعدل والمستحدث وعدم النشر بكل ما جرمه القانون حرصا منهم لعدم إرتكاب جريمة إلكترونية يعاقب عليها القانون الجديد بغرامة مالية أو الحبس أو كلا العقوبتين، وهذا يشير إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية نجح في السيطرة على نوعية المحتوى والموضوعات التي تسمح بنشرها الحكومة الأردنية والحد من المحتوى الذي لا ترغب به وجرمته وفقا للقانون، وأن القانون نافذ على كافة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن من أكاديميين وصحفيين ومواطنين.

- **المحور الثاني : دور مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.**

جدول رقم (7)
أدوار مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة متابعة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023

م	ت	الفقرة	بدرجة صغيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ت	%	ت	%	ت	%			
1	3	سهلت فهم ايجابيات وسلبيات القانون	1	1.0	23	23.0	76	76.0	2.75	0.46	مرتفعة
2	4	سهلت فهم المواد المستحدثة وعقوبة كل منها	3	3.0	23	23.0	74	74.0	2.71	0.52	مرتفعة
3	2	ساعدت في تفسير وتحليل نصوص القانون	2	2.0	29	29.0	69	69.0	2.67	0.51	مرتفعة
4	1	متابعة مجريات القانون بشكل مستمر	1	1.0	32	32.0	67	67.0	2.66	0.50	مرتفعة
5	7	سمحت للأفراد بالتفاعل مع المحتوى المنشور حول مشروع القانون	3	3.0	30	30.0	67	67.0	2.64	0.54	مرتفعة
6	5	ساعدت في التعرض إلى معالجات مختلفة تجاه القانون	3	3.0	31	31.0	66	66.0	2.63	0.54	مرتفعة

رقم الفقرة حسب الأداة	رقم الفقرة حسب الترتيب	الفقرة	بدرجة صغيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ت	%	ت	%	ت	%			
7	10	اختصرت على المتابع الوقت والجهد في متابعة مجريات القانون	3	3.0	31	31.0	66	66.0	2.63	0.54	مرتفعة
8	8	زادت من تسليط الضوء على مجريات القانون	1	1.0	45	45.0	54	54.0	2.53	0.52	مرتفعة
9	9	حولت مشروع القانون لقضية رأي عام	4	4.0	39	39.0	57	57.0	2.53	0.58	مرتفعة
10	11	سهلت على المتابعين تحديد اتجاهاتهم نحو القانون	3	3.0	47	47.0	50	50.0	2.47	0.56	مرتفعة
11	6	التنوع في استخدام الوسائط المتعددة أثناء تغطية مجريات القانون	10	10.0	41	41.0	49	49.0	2.39	0.67	مرتفعة
		الدرجة الكلية							**2.60**	**0.43**	**مرتفعة**

يبين الجدول رقم (7) أن جميع أدوار مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة متابعة عينة الدراسة لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 كانت بدرجة مرتفعة، وتراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.34- 3.00)، إذ جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " سهلت فهم ايجابيات وسلبيات القانون " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.75) وانحراف معياري بلغ (0.46)، كما جاءت الإجابة على الفقرة رقم (3) بدرجة كبيرة في المرتبة الأولى من قبل عينة الدراسة وذلك ب 76 تكرار وبنسبة 76%، ومن ثم جاءت الإجابة بدرجة متوسطة في المرتبة الثانية ب 23 تكرار وبنسبة 23%، تلتها الإجابة بدرجة منخفضة في المرتبة الثالثة بتكرار واحد وبنسبة 1%، وتشير هذه النتيجة إلى اعتماد النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية على مواقع التواصل الاجتماعي في متابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية لتسهل عليهم فهم إيجابيات وسلبيات القانون الجديد بمواده ونصوصه وعقوباته المستجدة والتي بحاجة إلى توضيح وتفسير، وهذا يشير إلى أن مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والمتابعين لمجريات إقرار القانون قدموا محتوى يغطي ويفسر ويعالج ويحمل كافة الإتجاهات نحو القانون.

وتوضح نتائج الجدول السابق أن الفقرة رقم (6) ونصها " التنوع في استخدام الوسائط المتعددة أثناء تغطية مجريات إقرار القانون" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.39)، وانحراف معياري بلغ (.67)، وكانت الإجابة على هذه الفقرة بدرجة كبيرة في المرتبة الأولى ب 49 تكرار وبنسبة 49%، تلتها الإجابة بدرجة متوسطة في المرتبة الثانية ب 41 تكرار وبنسة 41%، في حين جاءت بدرجة صغيرة في المرتبة الثالثة ب 10

تكرارات وبنسبة 10%، وتفسر هذه النتيجة أن أحد اسباب استخدام عينة الدراسة لمواقع التواصل الاجتماعي في متابعة مجريات إقرار القانون، لقدرتها على تغطية وتقديم المحتوى بتوظيف أشكال الوسائط المتعددة التي تسهم في تدعيم المحتوى وتوضيحه وتقديمه بأكثر من طريقة تسهل على المتابع فهمه، وهذه من أبرز مزايا مواقع التواصل الاجتماعي.

- **المحور الثالث: اتجاهات النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية نحو مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 فترة طرحة وقبل نفاذه من قبل الحكومة الأردنية.**

جدول رقم (8)
اتجاهات النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية نحو مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 (فترة إقراره وقبل نفاذه)

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مؤيد	29	29.0	1.68	0.90	متوسطة
معارض	61	61.0			
محايد	10	10.0			

توضح نتائج الجدول رقم (8) اتجاهات عينة الدراسة تجاه مشروع القانون الذي طرحه مجلس النواب الأردني في جلسته الموافقة ل (27 /2023/7) ودخل حيز التنفيذ بعد الموافقة عليه من قبل الحكومة الأردنية وملك البلاد ونشره في الجريدة الرسمية ومرور 30 يوما على نشره ليصبح نافذا، وقد بدأ نفاذه في اليوم الموافق لتاريخ (2023/9/12)، وكانت اتجاهات النخبة في كليات إعلام جامعات الأردن معارضة لمشروع القانون في المرتبة الأولى ب 61 تكرار وبنسبة 61%، ثم جاءت الاتجاهات المؤيدة لإقرار القانون بالمرتبة الثانية ب 29 تكرار وبنسبة 29%، تلتها الاتجاهات المحايدة نحو القانون في المرتبة الثالثة ب 10 تكرارات وبنسبة 10%، وتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (1.68)، مع انحراف معياري قدره (0.90).

وتحلل الباحثة تعدد اتجاهات النخبة نحو القانون في تلك الفترة بين (مؤيد ومعارض ومحايد) إلى أن طرح مشروع القانون شكل قضية رأي عام حملت مواقف و وجهات نظر مختلفة نحوه، وتشير الاتجاهات المعارضة من قبل النخبة الأكاديمية بالدرجة الأولى إلى رؤيتهم بأن القانون جاء بتحديثات ومستجدات وعقوبات مبالغ فيها بين الحبس والغرامة المالية أو الإثنتين معا، وأنهم على دراية بأن العقوبات نافذة على كافة أفراد المجتمع سواء كانوا قاصدين إرتكاب جريمة إلكترونية أو غير قاصدين ذلك وهذا يشكل خطرا أمام كل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وأيضا، تُفسر اتجاهات النخبة المعارضة للقانون برفضهم أن يكون القانون مكمما للأفواه ومكبلا لحق الفرد في الحرية والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين ترى الباحثة أن وجهة نظر عينة الدراسة التي تحمل الاتجاه المؤيد للقانون ترى أن البيئة الرقمية بحاجة ماسة إلى ضبط من خلال فرض قوانين صارمة تجرم مخالفيها بعقوبات كبيرة، إضافة إلى أن عدد الجرائم الإلكترونية الواقعة في الأردن متزايدة وبحاجة قوانين للحد منها وأن هذا القانون بمستجداته وعقوباته قادر على تحقيق ذلك.

جدول رقم (9)
أسباب تأييد النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)
المساءلة القانونية خط الأمان للحد من تنامي معدلات الجرائم الإلكترونية وحماية المجتمع والمواطن في الأردن	5	17.2
حاجة البيئة الرقمية في الأردن إلى ضبط بسبب تطّور الفضاء الرقمي.	9	31.1
للحد من الجرائم الإلكترونية المتزايدة في المجتمع الأردني والتي تجاوزت (16000)جريمة لعام2022	15	51.7
المجموع	**29**	**100.0**

تفصل نتائج الجدول رقم (9) أسباب تأييد 29% من النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لإقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وجاء سبب " الحد من الجرائم الإلكترونية المتزايدة في المجتمع الأردني والتي تجاوزت (16000) جريمة عام 2022" في المرتبة الأولى ب 15 تكرار وبنسبة 51.7%، تلاه التأييد بسبب " حاجة البيئة الرقمية في الأردن إلى ضبط بسبب تطور الفضاء الرقمي" في المرتبة الثانية ب 9 تكرارات وبنسبة 31.1%، بينما جاء التأييد بسبب أن " المساءلة القانونية خط الأمان للحد من تنامي معدات الجرائم الإلكترونية وحماية المجتمع والمواطن في الأردن" في المرتبة الثالثة ب 5 تكرارات وبنسبة 17.2%.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة أن النخبة المؤيدة لقانون الجرائم الإلكترونية ترى أن الأردن بحاجة إلى قوانين جرائم إلكترونية صارم للحد من معدل إرتكاب الجرائم الإلكترونية بين أفراد المجتمع وما كان قبل هذا القانون من قوانين وتشريعات قديمة وإجراءات حكومية مثل الوعي المجتمعي والتثقيف بمخاطر الجرائم الإلكترونية لم تكن ناجحه في ضبط البيئة الرقمية في الأردن والتي سجلت 16000 جريمة عام 2022 وفقا لتقرير أصدرته إحصاءات وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية الأمن العام.

نموذج صادر عن مديرية الأمن العام في الأردن يظهر إحصائية الجرائم الإلكترونية من العام 2013 وحتى العام 2022.

الشكل رقم (1)

إحصائية الجرائم الإلكترونية من العام 2013 وحتى العام 2022

جدول رقم (10)
أسباب معارضة النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لمشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)
المبالغة في عقوبات القانون	25	41.0
بعض نصوص القانون غير واضحة وفضفاضة	3	4.9
تكميم الأفواه وعدم القدرة على ممارسة حرية التعبير على الإنترنت أوالمشاركة في النقاشات العامة والنقد	15	24.6
تم إقرار القانون دون التشاور الكافي مع المجتمع المدني وممثلي وسائل الإعلام والأحزاب السياسية في الأردن	7	11.5
إمكانية ضبط البيئة الرقمة في الأردن بطرق أخرى مثل التربية الإعلامية ،والتوعية بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها أو بطرق أخرى وليس من خلال تغليظ العقوبات	11	18.0
المجموع	**61**	**100.0**

تفصل نتائج الجدول رقم (10) أسباب معارضة 61% من النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لإقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وكانت المعارضة بسبب " المبالغة في عقوبات القانون" في المرتبة الأولى ب 25 تكرار وبنسبة 41%، تلتها المعارضة بسبب " تكميم الأفواه وعدم القدرة على ممارسة حرية التعبير على الإنترنت أو المشاركة في النقاشات العامة والنقد" في المرتبة الثانية ب 15 تكرار وبنسبة 24.6%، في حين كانت المعارضة بسبب " إمكانية ضبط البيئة الرقمية في الأردن بطرق أخرى مثل التربية الإعلامية والتوعية بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها أو بطرق أخرى وليس من خلال تغليظ العقوبات" في المرتبة الثالثة ب 11 تكرار وبنسبة 18%، ثم جاءت المعارضة بسبب " إقرار القانون دون التشاور الكافي مع المجتمع المدني وممثلي وسائل الإعلام والأحزاب السياسية في الأردن" في المرتبة الرابعة ب7 تكرارات وبنسبة 11.5%، بينما جاءت المعارضة بسبب " بعض نصوص القانون غير واضحة وفضفاضة" في المرتبة الخامسة ب 3 تكرارات وبنسبة 4.9%.

وتبين نتيجة المبالغة في عقوبات القانون مدى إدراك عينة الدراسة لحجم العقوبات المستحدثة والتي يصعب على المجتمع الأردني تحملها، تحديدا العقوبات التي تفرض مبالغ مالية كبيرة وقد تصل إلى 20000 و 50000 دولار عند إرتكابها، بالإضافة إلى عقوبة الحبس أو كلتا العقوبتين معا، وترى الباحثة أيضا من خلال النتيجة الثانية أن النخبة على دراية بأن مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن ميدان لحرية الرأي والتعبير من قبل المستخدمين، وبإقرار قانون الجرائم الإلكترونية الجديد سيصبح لهذا الميدان رقيب يجرم بعض الأفعال التي كانت مسموحة من قبل، لذلك فإن عينة الدراسة ترى أن هذا القانون جاء لتكمييم الأفواه والحد من حرية الرأي.

جدول رقم (11)
إدراك النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية لحجم العقوبات الجديدة في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مدرك بدرجة منخفضة	5	5.0	2.74	0.54	مرتفعة
مدرك بدرجة متوسطة	16	16.0			
مدرك بدرجة كبيرة	79	79.0			

تشرح نتائج الجدول رقم (11) مدى إدراك النخبة الأكاديمية الإعلامية الأردنية لحجم العقوبات المستجدة والمترتبة على من يتجاوز نصوص قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وكان إدراك عينة الدراسة لحجم العقوبات المستجدة في القانون بدرجة كبيرة في المرتبة الأولى ب 79 تكرار وبنسبة 79%، ثم جاء الإدراك بدرجة متوسطة ب 16 تكرار وبنسبة 16%، تلاه الإدراك بدرجة منخفضة ب 5 تكرارات وبنسبة 5%، وتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (2.74)، مع انحراف معياري قدره (0.54).

وتشير هذه النتيجة إلى حرص النخبة على الفهم الصحيح لنصوص القانون الجديدة لتنجب إرتكاب جريمة إلكترونية من دون قصد، وإلى دورهم كأكاديمين في الفهم العميق والتحليل والتثقيف ونشر الوعي .

جدول رقم (12)
درجة اتفاق النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية مع العقوبات الجديدة في مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
لا اتفق	59	59.0	1.68	0.88	متوسطة
محايد	14	14.0			
اتفق	27	27.0			

تبين نتائج الجدول رقم (12) درجة اتفاق النخبة الأكاديمية الإعلامية في جامعات الأردن مع العقوبات المستجدة والمترتبة على من يتجاوز نصوص قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، وجاء عدم الإتفاق مع العقوبات المستجدة بالمرتبة الأولى ب 59 تكرار وبنسبة 59%، تلاه الاتفاق مع العقوبات المستجدة في المرحلة الثانية ب 27 تكرار وبنسبة 27%، في حين كانت عينة الدراسة محايدة تجاه العقوبات الجديدة في المرتبة الثالثة ب 14 تكرار وبنسبة 14%، وتبين أن المتوسط الحسابي بلغ (1.68)، والانحراف المعياري قد بلغ (0.88).

ويشير عدم اتفاق عينة الدراسة مع التحديثات الجديدة على قانون الجرائم الإلكترونية إلى مبالغة هذه النصوص في تجريم من يتجاوز مواده من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والمبالغة أيضا في فرض العقوبات، تحديدا العقوبات المالية الكبيرة.

- **المحور الرابع: ضبط مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية.**

جدول رقم (13)
درجة حاجة البيئة الرقمية في الأردن إلى فرض تشريعات وقوانين لضبط سلوكيات مستخدميها من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
بدرجة منخفضة	24	24.0	2.10	0.76	متوسطة
بدرجة متوسطة	42	42.0			
بدرجة عالية	34	34.0			

يوضح الجدول رقم (13) درجة حاجة الأردن لسن قوانين وتشريعات لضبط البيئة الرقمية من خلال ضبط سلوكيات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر عينة الدراسة، وكانت رؤية النخبة أن البيئة الرقمية ومستخدميها بحاجة لقوانين ناظمة لسلوكياتهم

بدرجة متوسطة في المرتبة الأولى ب 42 تكرار وبنسبة 42%، في حين جاءت الحاجة للقوانين بدرجة عالية في المرتبة الثانية ب 34 تكرار وبنسبة 34%، تلتها في المرتبة الثالثة الحاجة لفرض القوانين بدرجة منخفضة ب 24 تكرار وبنسبة 24%، وتبين أن المتوسط الحسابي بلغ (2.10)، مع انحراف معياري قد بلغ (0.76).

ويتضح من وجهة نظر النخبة الأكاديمية الإعلامية الأردنية أن الحاجة متوسطة لضبط البيئة الرقمية في الأردن من خلال القوانين والتشريعات، وأنه من الممكن إيجاد حلول أخرى تسهم في تحقيق النتيجة المرجوة دون سن عقوبات كبيرة متمثلة بالغرامات المالية والحبس.

جدول رقم (14)
درجة تأثير قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على العمل الصحفي الأردني من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية

الفئات	التكرار (ت)	النسبة (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
بدرجة منخفضة	8	8.0	2.53	0.64	مرتفعة
بدرجة متوسطة	31	31.0			
بدرجة كبيرة	61	61.0			

يوضح الجدول رقم (14) وجهة نظر عينة الدراسة نحو درجة تأثير مواد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على ممارسة العمل الصحفي الأردني، وكان التأثير من وجهة نظرهم بدرجة كبيرة في المرتبة الأولى ب 61 تكرار وبنسبة 61%، في حين كان بدرجة متوسطة في المرتبة الثانية ب 31 تكرار وبنسبة 31%، تلاه التأثير على العمل الصحفي بدرجة منخفضة ب 8 تكرارات وبنسبة 8%، وتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (2.53)، مع انحراف معياري قد بلغ (0.64).

وتفسر هذه النتيجة رؤية النخبة في كليات إعلام جامعات الأردن أن لمواد هذا القانون تأثير على ممارسة العمل الصحفي، فالصحفيين ومؤسساتهم جزء لا يتجزا من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الأردني، وهذه القانون نافذ على كافة المستخدمين ويعاقب كل من يرتكب جريمة إلكترونية حددتها نصوص مواده وفق 41 مادة، فالصحفي الأردني كان يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المحتوى الذي ينتجه، ويشارك ما شاء من أحداث، إضافة إلى مشاركته وجهة نظره وتحليلاته وتوقعاته ونقده تجاه الموضوعات والأحداث والقضايا وما يدور في الجلسات والاجتماعات الحكومية وقراراتها ومواقفها ونتائجها، في حين بعد تنفيذ قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، فإن بعض هذه الاستخدامات لمواقع التواصل الاجتماعي من قبل الصحفيين تعرضهم لخطر إرتكاب جريمة إلكترونية سواء بنشرهم أو بتعليق المستخدمين على منشوراتهم.

جدول رقم (15)
دوافع طرح الحكومة الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية

دوافع طرح القانون الجديد	الإجابات		النسبة من العينة (%)
	التكرار (ت)	النسبة (%)	
تقييد حرية الفرد في التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي	48	24.1%	48.0%
تقليل ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن	42	21.1%	42.0%
التأثير بشكل مباشر على الصحفيين والعمل الصحفي	53	26.6%	53.0%
ردع مجرمي مواقع التواصل الاجتماعي بعقوبات باهظة	24	12.1%	24.0%
حماية مستخدمي البيئة الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعية	32	16.1%	32.0%
المجموع	**199**	**100.0%**	**199.0%**

تفصل نتائج الجدول رقم (15) دوافع الحكومة الأردنية لطرح قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 من وجهة نظر عينة الدراسة، وكان دافع " التأثير بشكل مباشر على الصحفيين والعمل الصحفي" في المرتبة الأولى ب 53 تكرار وبنسبة 26.6%، تلاه دافع " تقييد حرية الفرد في التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي" في المرتبة الثانية ب 48 تكرار وبنسبة 24.1%، ثم جاء دافع " تقليل ارتكاب الجرائم الإلكترونية في الأردن" في المرتبة الثالثة ب 42 تكرار وبنسبة 21.1%، في حين جاء في المرتبة الرابعة دافع " حماية مستخدمي البيئة الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعية" ب32 تكرار وبنسبة 16.1%، تلاه دافع " ردع مجرمي مواقع التواصل الاجتماعي بعقوبات باهظة" في المرتبة الخامسة ب 23 تكرار وبنسبة 12.1%.

وتبين هذه النتيجة رؤية عينة الدراسة أن أبرز أسباب طرح الحكومة الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية كان فرض القيود على الصحفيين اثناء استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة عملهم من خلال تحديد ما يسمح لهم بنشره وفقا لمستجدات القانون، وعلى خلاف ذلك الإلتزام يرتكبون جرم إلكتروني يعاقبهم عليه القانون بغرامة مالية أو حبس أو الأثنتين معا.

نتائج الدراسة:

1. اعتمدت النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية على الفيسبوك بالدرجة الأولى من مواقع التواصل الاجتماعي وبنسبة 67% ، لمتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.
2. ارتفع حجم اهتمام النخبة الأكاديمية الإعلامية الأردنية بمتابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، بدرجة كبيرة وبنسبة 72%.
3. أبرز الأسباب التي أدت إلى متابعة النخبة الإعلامية الأكاديمية الأردنية لمجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023، كان " حرصهم على الفهم الصحيح لنصوص مواد القانون لتجنب الوقوع في جريمة إلكترونية عند نفاذ القانون" وبنسبة 50 %.

4. يدرك 72% من النخبة الأكاديمية الإعلامية الأردنية أن قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 يؤثر بدرجة كبيرة على معدل النشر الإلكتروني لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.
5. أثر قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على معدل نشر (عدد المنشورات) النخبة الإعلامية الأكاديمية الأردنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة متوسطة وبنسبة 41%.
6. أثر قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على نوع المحتوى الذي تنشره النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة وبنسبة 55%.
7. اتفقت النخبة في كليات إعلام جامعات الأردن، أن أبرز أدوار مواقع التواصل الاجتماعي فترة متابعة مجريات إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 أنها " سهلت فهم ايجابيات وسلبيات القانون" بدرجة كبيرة وبنسبة 76%.
8. عارض 61% من النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية مشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.
9. أيد 29% من النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية مشروع قانون الجرائم الإلكترونية، بسبب " الحد من الجرائم الإلكترونية المتزايدة في المجتمع الأردني والتي تجاوزت (16000) جريمة لعام2022 ، وذلك بنسبة 51.7.
10. أشارت النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية المعارضة لمشروع قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 أن السبب الرئيسي لمعارضتها كان " المبالغة في عقوبات القانون وذلك بنسبة 41%.
11. ارتفع حجم إدراك العقوبات الجديدة التي حددها قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 من قبل النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية، بدرجة كبيرة وبنسبة 79%.
12. 59 % من النخبة الأكاديمية الإعلامية الأردنية لا يتفقون مع حجم العقوبات الجديدة في قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023.
13. ترى النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية أن حاجة الأردن لضبط البيئة الرقمية من خلال فرض القوانين والتشريعات في الأردن بدرجة متوسطة وبنسبة 42%.
14. أثر إقرار قانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 على العمل الصحفي في الأردن بدرجة كبيرة وبنسبة 61% من وجهة نظر النخبة في كليات إعلام جامعات الأردن.
15. ترى النخبة في كليات إعلام الجامعات الأردنية أن سبب طرح الحكومة الأردنية لقانون الجرائم الإلكترونية رقم 17 لعام 2023 كان " التأثير بشكل مباشر على الصحفيين والعمل الصحفي" بنسبة 26.6%.

مراجع الدراسة:

1) سارة أحمد السعيد مصطفى (2023)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة العمل الحر ، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة المنصورة، العدد 73، المجلد، 73.
10.21608/ARTMAN.2023.200254.2061.

2) أحمد محمود توفيق عباد (2021) تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باتجاهاتهم نحو ارتكاب الجرائم، **مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية**، العدد 41، المجلد 8، ص 699 – 718.

3) شهد عبد الرحمن الصبحي (2022) مدى وعي طلبة الدراسات العليا بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ظل التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة 2030: دراسة مسحية لدى طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، **المجلة العربية للنشر العلمي**، العدد 40، ص 2663 - 5798.

4) Yuchong Li, Qinghui Liu (2021), A comprehensive review study of cyber – attacks and cyber security; Emerging trends and recent developments, **Energy Reports,** Vol.7, PP 8176 – 8186.